

الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وأثرها في قياس أداء مصرف الرافدين باستخدام نسبة الملاءة

رجاء رشيد عبد الستار

قسم التقنيات المالية والمصرفية - معهد الإدارة / الرصافة

المقدمة

أن الافصاح المحاسبي يحتل مكانة متميزة بين المبادئ المحاسبية كونه يعكس جهد المحاسبين فهو يقتضي ضرورة شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لاعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الاعمال المصرفية ويعد مبدأ الافصاح عن المعلومات المحاسبية التي تظهرها القوائم المالية والتي تستعمل لاتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان المصرفي من المبادئ المحاسبية المهمة لاطهار قيمة المعلومات المحاسبية اذ تعد المعلومات المحاسبية اداة اساسية وفاعلة نظرا للتطور في المجالات الادارية والاقتصادية.

فعند قياس أداء المصرف باستخدام نسبة الملاءة تعني درجة الحماية والأمان المتمثلة بحماية أموال المودعين من مخاطر عدم التوظيف الجيد لأموال المصرف لذا يبرز دور الافصاح عن المعلومات المحاسبية باستخدام نسبة الملاءة لان العمليات المصرفية تتميز بالدقة والسريعة في أنجاز المهام لذلك فان محاسبة المصارف يجب أن تكون على درجه عاليه من المرونة والوضوح والسريعة بحيث يسهل معها استخراج البيانات المحاسبية والكشوفات والمعلومات اللازمة في الوقت المناسب.

ولغرض تحقيق هدف الدراسة تم تقسيم البحث الى:

منهجية البحث أما المبحث الاول الجانب النظري والمبحث الثاني الجانب العملي والاستنتاجات والتوصيات.

منهجية البحث

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في اغفال دور المعلومات المحاسبية عند قياس أداء المصرف والتي تتحدد في الاتي:

١. تحديد كمية المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها وتتمثل المحددات بطبيعة العمل المصرفي وضرورة الحفاظ على معلومات لا يجوز الافصاح عنها.
٢. الافصاح عن المعلومات المحاسبية باستخدام نسبة الملاءة لبيان عدم القدرة على تسديد الالتزام.

٣. عدم توافر المعلومات المحاسبية اللازمة والكافية في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية.

هدف البحث:

يهدف البحث الى بيان دور المعلومات المحاسبية من خلال استخدام نسبة الملاءة في قياس أداء المصرف.

فرضية البحث:

يقوم البحث على الفرضية الاساسية الاتية:

اغفال دور الافصاح في المعلومات المحاسبية له اثر في اداء مصرف الرافدين وفي مدى توافر المعلومات المحاسبية الملائمة والموثوق بها فنقطة البدء باتخاذ القرار هي مدى صحة وملاءمة المعلومات المحاسبية التي توفرت والافصاح المحاسبي في القوائم المالية عند قياس أداء المصرف باستخدام نسبة الملاءة.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث في التأكيد على دور الافصاح عن المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية، ان مصرف الرافدين لم يقدم اية ايضاحات من خلال الافصاح عن كشوفات لاحقة بالقوائم المالية في مدى توفر المعلومات المحاسبية الصحيحة لقياس أداء المصرف باستخدام نسبة الملاءة.

حدود البحث:

المكانية: دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين.
الزمانية: الميزانية العمومية للمصرف للمدة من ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠٠٧.

مصادر البيانات والمعلومات:

تم الاعتماد على البيانات والمعلومات المطلوبة.
الكتب العربية والاجنبية، الزيارات الميدانية في المصرف، البحوث والمقالات.

المبحث الاول الجانب النظري

١. المحاسبة نظام للمعلومات.
٢. مفهوم المعلومات المحاسبية.
٣. مستخدمي المعلومات المحاسبية.
٤. اهمية الافصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف.
٥. الافصاح في المصارف والقاعدة المحاسبية رقم (١٠).
٦. الاعسار المالي (ضعف الملاءة).

(١) المحاسبة نظام للمعلومات.

نشأت المحاسبة كأداة تذكيرية تهدف الى تذكير من يستخدمها بأحداث ومعاملات ماضيه لكي يتمكن من الاستمرار في التعرف على ما له وما عليه ثم تحولت مع الحاجة الى اداة تقريرية لإعداد المعلومات عن النشاط موضوع المحاسبة والاصول والالتزامات ثم نمت وتطورت لتصبح نظاما منتجا للمعلومات التي تمثل الركيزة الاساسية للقرارات التي تتخذها الوحدة.

فالنظام المحاسبي كما يعرف (Kohler,1975:8) بانه يقوم بتسجيل العمليات المالية واعداد تقرير عنها فالمحاسبة هنا تعتبر لغة توصيل المعلومات من خلال التقارير المالية لكي يتم استخدامها من قبل الاطراف المعنية.

ويصفه (2ljiri,1977) بالنظام الفريد وذلك لكونه نظاما يتتبع الاحداث المالية في حياة اي فرد أو تنظيم حيث يتم بطريقه معينه التقرير عن المركز المالي والانشطة التي قام بها الفرد أو التنظيم لكل من يكون مهتما بها فالمحاسبة هنا نظام متبع منطقي وبإجراءات معينه يتم التقرير عن المركز المالي وايصاله الى الاطراف ذات العلاقات.

ويعرفه (Bodner&Hopwood,1995:1) إنه أحد نظم المعلومات الذي يقوم بتحديد وجمع ومعالجة وايصال المعلومات الاقتصادية لشريحة من الناس وعليه وطالما ان المحاسبة تعمل على توافر معلومات للمستفيدين فهي أذن نظام يعمل وفق الية النظام المفتوح له مدخلاته والتي هي عبارته عن بيانات ذات طبيعة قابله للقياس الكمي والتي

تعتبر عن أحداث اقتصادية قامت بها الوحدة التي يعمل بها النظام المحاسبي كأحد أنظمة المعلومات الادارية وأن هناك حدود تمثل مصفيات تعمل بشكل انتقائي لإدخال البيانات التي تلائم طبيعة عمل النظام (Garrison,1988:p. 13-14).

إذ يختار المحاسب البيانات الملائمة لغرضه ليتم معالجتها وتحويلها الى معلومات مفيدة لعملية صنع واتخاذ القرار وذلك بما يجري عليها من عمليات المعالجة والتي تشمل سلسلة خطوات الدورة المحاسبية باستثناء الكشوفات المالية التي تعتبر مخرجات النظام ويعاد معالجة البعض منها عبر التغذية العكسية للحصول على معلومات أخرى لتقديمها إلى المستفيدين الذين ينقسمون بشكل عام الى مجموعتي المستخدمين الداخليين والخارجيين أن تعدد الجهات المستفيدة من مخرجات النظام المحاسبي والتي تمثل بيئة النظام حيث تكون لها مؤثرات والتي يمكن تقسيمها الى مؤثرات البيئة الداخلية لتلبية متطلبات العملية الادارية واتخاذ القرارات وما تشكله من قيود تؤثر وتوجه وتحدد عمل النظام وأهدافه وان هذه القيود قد تكون ذاتية موضوعه من قبل مصممي النظام أما لاعتبارات مادية أوفنيه أو أن تكون ناشئة نتيجة لاختلاف وجهات نظر مستخدمي النظام للأهمية النسبية للمعلومات والتقارير التي يقدمها (Keiso & Wygandt, 1991: 101) والتي تتضح في مؤثرات البيئة الخارجية لتلبية متطلبات المستخدمين الخارجيين.

إن النظرة الى المحاسبة كنظام للمعلومات يمكننا من تأشير بعض النقاط المهمة

(Cloutier & Underdown. 1997: 1):

أولاً: بما ان هدف النظام هو تقديم المعلومات التي تلبي حاجة مستخدميها فاذا تمكنا من تحديد هذه الحاجات بدقة وكفاءة فان ذلك يمكننا من تحديد طبيعة وخصائص مخرجات النظام.

ثانياً: ان المخرجات هي التي تحدد نوع البيانات المطلوبة كمدخلات للمعالجة لغرض الحصول على معلومات ذات فائدة وقيمة لمستخدميها.

ثالثاً: ان اعتبارات تحسين الوضع قد تؤخذ في الحسبان عند اختيار البيانات.

٢ مفهوم المعلومات المحاسبية :

تعد المعلومات المحاسبية نتاج تفاعل المحاسبة مع الاحداث الاقتصادية والعمليات المالية وهذا النتاج على شكل دلالات ارشادية نافعه في اتخاذ القرارات والمعلومات بصوره عامه يمكن ان تتدرج تحت تصنيفين رئيسين لجهة نوعية القرار الذي يستعمل هذه المعلومات:

١. معلومات المحاسبة الادارية وهي بشكل رئيسي تعد لأصحاب القرار الذين هم داخل الوحدة الاقتصادية. (الشحاذة، ٢٠٠٥: ٢).

٢. المعلومات المحاسبية المالية وهي بشكل رئيس تعد لأصحاب القرار الذين هم خارج الوحدة الاقتصادية مثل المستثمرين والمقرضين والموردين والمحللين الماليين والجهات الحكومية... الخ (الشحاذة، ٢٠٠٥: ٢).

ولكي تكون المعلومات مفيدة لمستخدميها لابد أن تتوفر فيها جملة من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المادية، الملائمة، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة، الاكتمال، الحذر، الموثوقية، التمثيل الصادق، الجوهر فوق الشكل. (الحيالي، ٢٠٠٨: ١٢٩).

٣ مستخدمي المعلومات المحاسبية :

أن الافصاح يقصد به بشكل عام هو اعلام مستعملي التقارير المالية بكل ما يساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة اذن ما طبيعة هذه القرارات الرشيدة وكيف يستفاد منها مستخدمي هذه المعلومات أذ تكون هذه القرارات مفيدة وفق الاشكال التالية: (Stickney,1991:168)

١. المستثمرين الحاليين والمحتملين، الدائنين والمستخدمين الآخرين في اتخاذ قرارات الاستثمار، الاقراض والقرارات الاخرى.

٢. لمساعدة المستثمرين الحاليين والمحتملين، الدائنين والمستخدمين الآخرين في تخمين حجم، توقيت، تذبذب المقبوضات النقدية من الفائدة بسبب تقلبات أسعار الفائدة المستقبلية، الايرادات، تواريخ استرداد أو استحقاق الادوات المالية او القروض، عمليات الشركة الرأسمالية والعوامل الاخرى التي تؤثر في التدفق النقدي.

٣. الموارد الاقتصادية للوحدة الاقتصادية، مصادر تلك الموارد واستخدامها، والاحداث والظروف التي تؤثر في مصادر تلك الموارد واستخدامها.
٤. عرض الأداء المالي للوحدة الاقتصادية عن طريق قياس العوائد وعناصرها من اجل المساعدة في تخمين امكانيات الوحدة الاقتصادية المتوقعة.
٥. فيما يتعلق بكيفية تحمل الادارة مسؤوليتها اتجاه حملة الاسهم فيما يتعلق بموارد الوحدة الاقتصادية.

(٤) أهمية الإفصاح في القوائم المالية للمصارف:

تعود أهمية الإفصاح المحاسبي إلى كونه أحد الأسس الرئيسة التي ترتكز عليها المبادئ المقبولة قبولاً عاماً (GAAP). وتدعو هذه المبادئ إلى الإفصاح الكافي عن المعلومات المحاسبية والمالية جميعها وغيرها من المعلومات الهامة ذات العلاقة بنشاط الجهة المعنية والواردة في بياناتها المالية وذلك لصالح المستفيدين الأخيرين من هذه المعلومات.

كما يستمد الإفصاح المحاسبي أهميته من تنوع وتعدد الجهات المستفيدة من هذه المعلومات والتي تضم المصرفيين، والمستثمرين، والمقرضين، والمحاسبين، والأجهزة الحكومية وغيرهم. فضلاً عن الآثار المترتبة على القرارات المتخذة من قبل هذه الجهات بناء على هذه المعلومات. ولذلك فإن الإفصاح غير الكامل أو غير الدقيق قد يؤدي إلى تشويه القرارات التي تتخذها هذه الجهات الأمر الذي من شأنه أن يكون له آثار سلبية.

لقد اكتسب الإفصاح أهمية متزايدة في الوقت الراهن لاسيما فيما يتعلق بالمحيط المصرفي نظراً لتعقيد الأدوات المالية المستعملة مثل المشتقات والأوراق المالية وزيادة تداولها الكبير والمخاطر المرتبطة بها.

ومع إزالة القيود على التعامل، وارتفاع حدة المنافسة، وتطور التقنية المستعملة في التعامل، فإن من المتوقع أن يؤدي كل ذلك إلى مزيد من التعقيد في الأدوات، الأمر الذي يتطلب الحاجة إلى الإفصاح الشامل. وفي هذا الصدد، فإنه من المطلوب أن تعمل إدارات المصارف على تحليل أنواع المخاطر جميعها والناجمة عن التعامل في هذه

الأدوات، ومنها مخاطر الائتمان، وسيولة الأسواق، ومخاطر أسعار الصرف. ولذلك فإن الإفصاح عن البيانات المتعلقة بهذه المخاطر يعد أمراً حيوياً.

ونتيجة لذلك، فقد أصبحت مهمة أجهزة الرقابة أكثر تعقيداً، مثلها في ذلك مثل بقية المتعاملين في الأسواق المالية. فهي بالتالي بحاجة إلى إفصاح أشمل عن المعلومات المالية في إطار نشاطهم الرقابي المكتبي والميداني.

وفي هذا الإطار، ونظراً لأهمية الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية للمصارف، أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية معيار المحاسبة الدولي (IAS 30) المتعلق بالإفصاح عن البيانات المالية للمصارف والمؤسسات المالية المماثلة لها. ويعود إصدار اللجنة لهذا المعيار لما تمثله المصارف من قطاع مهم ومؤثر في عالم الأعمال، وحاجة مستعملي البيانات المالية للمصارف إلى معلومات موثوقة بها وقابلة للمقارنة تساعدهم في تقييم مراكزها المالية وأدائها بشكل يفيدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية.

«وفي عام ٢٠٠٦ قدم المعيار المحاسبي الدولي (IAS 7) إفصاحات جديدة تتعلق بمعلومات نوعية وكمية عن المخاطر الناتجة عن الأدوات المالية، وحد أدنى من الإفصاح عن مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة، وتحليل الحساسية تجاه مخاطر السوق. لقد حل هذا المعيار محل المعيار المحاسبي (IAS 30)». (تقرير سابا، ٢٠٠٦: ٩٠). وجاء المعيار المحاسبي الدولي ٣٢ بتلخيص لقضايا الإفصاح عن الأدوات المالية والإفصاح عن المخاطر الائتمانية المرتبطة بها كالآتي:

تصف سياسة إدارة المخاطر أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية الشاملة

وهي:

١. سياسة تغطية المخاطر (التحوط ضد المخاطر) لكل نوع رئيس لمعاملة متوقعة.
٢. مخاطر السعر (العملة وسعر الفائدة ومخاطر السوق).
٣. مخاطر الائتمان.
٤. مخاطر السيولة.

بالنسبة لمخاطر الائتمان يجب الإفصاح عما يلي بالنسبة لكل من الأصول

المالية:

• المبلغ المعبر عن أفضل تعرض لأقصى مخاطر ائتمان دون اعتبار للقيمة العادلة للضمانات

• التركيزات الهامة لمخاطر الائتمان.

ونتيجة المنافسة ظهرت أنواع جديدة من الخدمات والعمليات التي تقوم بها المصارف عالمياً وظهر مفهوم (المصارف الشاملة)، وعلى الرغم من أنه قد روعي لدى تصميم المنتجات المصرفية المستحدثة أن تساعد على تخفيض المخاطر المالية التي يتعرض لها المصرف، إلا أن الممارسة العملية أثبتت أنه في كثير من الأحوال ترتب على هذه المنتجات زيادة المخاطر التي يتعرض لها المصرف، وأصبحت أصول المصرف تتعرض لأنواع عديدة من المخاطر ومنها **مخاطر الائتمان**: وهي مخاطر تخلف الزبائن عن السداد، أي عجزهم عن الوفاء بأصل الدين والفوائد المترتبة في التاريخ المحدد لذلك، ويتولد عن العجز على السداد خسارة كلية أو جزئية لمبلغ مقرض، أو تراجع المركز الائتماني للزبون، وبالتالي ازدياد احتمال التخلف عن السداد.

يمكن القول إن المصارف تواجه المخاطر المصرفية بمختلف أنواعها لكن هل يمكن للمصرف التخلص أو إلغاء هذه المخاطر بالطبع لا. لأنه مهما كان حجم المصرف كبير ولديه نظم محاسبية ومعلوماتية جيدة وكفؤة ويمتلك رقابة فاعلة لأنشطة المصرف بصورة عامة وعلى الأنشطة الائتمانية بصورة خاصة انه لايمكن إلغائها ذلك لان العمل المصرفي تكتنفه المخاطر وكلما زادت الربحية ازداد بالمقابل المخاطر التي يتعرض لها المصرف، لذلك على المصرف إن يعمل باستراتيجية فاعلة لتخفيض هذه المخاطر الى الحد المقبول والمعقول التي يمكن السيطرة عليها وكي لا يتعرض لخسائر قد تعرضه الى أزمة مصرفية خطيرة ويكون ذلك من خلال توافر نظم معلومات فاعلة داخل المصرف تكون نظام معلوماتي يتكون من نظم معلومات محاسبية وإدارية يمكن الاعتماد عليها لغرض توافر معلومة جيدة ومحدثة عن أي زبون من خلال تحديث ملف الزبون حسب تواريخ تسديد أقساط القرض ومدة التأخير عن السداد وجدارته الائتمانية وهذا يتطلب الاتي:

• إعداد الدراسات الائتمانية عن الزبائن والمصارف قبل التعامل معهم وتحديد معدلات الخطر الائتماني المتعلق بذلك.

- الحصول على الضمانات الكافية لتخفيض حجم المخاطر التي تنشأ في حال تعثر المصارف أو الزبائن.
- المتابعة والدراسة الدورية للزبائن والمصارف بهدف تقييم مراكزهم المالية والائتمانية وتقدير المخصصات المطلوبة للديون والأرصدة غير المنتظمة.
- توزيع محفظة القروض والسلف والأرصدة لدى المصارف على قطاعات مختلفة تلافياً لتركيز المخاطر.

ونظراً لأهمية موضوع الإفصاح فقد أصدرت الأمم المتحدة في عام ١٩٨٨ ورقة تحت اسم الإفصاح المالي في المصارف، خلصت إلى أن الإفصاح المالي من شأنه التغلب على جانب من نقاط الضعف القائمة في القطاع المصرفي في الكثير من المناطق مثل اليابان وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، إذ إن الشفافية تساهم في تحسين قدرة العديد من مستعملي القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم وذلك بما ينعكس إيجابياً على الأسواق المالية وهو الأمر الذي يتطلب معايير لاسيما للإفصاح في المصارف والمؤسسات المالية. كما كان للجنة بازل للرقابة المصرفية التابعة لمصرف التسويات الدولي دور مهم في مجال الإفصاح في المصارف، إذ إن المبادئ الأساسية التي أصدرتها لتحقيق رقابة مصرفية فاعلة قد تضمن إحداها ضرورة أن تتحقق السلطات الرقابية من إتباع المصارف السياسات المحاسبية المناسبة.

كما تم إصدار تقارير عدة بشأن الإفصاح في القوائم المالية في المصارف تشتمل على الإفصاح عن المتاجرة في أنشطة المشتقات المالية وغيرها من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها بشكل مناسب مثل كيفية قياس وإدارة المخاطر، وذلك بما يمكن مستعملي القوائم المالية من تقييم قدرة المصرف في إدارة الأنواع المختلفة من المخاطر. ونتناول فيما يلي أهم التوصيات التي وردت في تقارير لجنة بازل بشأن الإفصاح المحاسبي:

- ينبغي أن يعطي الإفصاح صورة واضحة عن طبيعة أعمال المصرف، وبوجه خاص المعلومات الخاصة بالمخاطر المحتملة في المشتقات المالية التي يمارسها المصرف، وتشتمل هذه المخاطر على كل من المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر

- السيولة، ذلك فضلاً عن المخاطر التشغيلية والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة، كما يتعين على المصرف الإفصاح عن كيفية إدارة مخاطر المشتقات المالية.
- يجب أن تعطي الإيضاحات معلومات مفيدة عن كيفية مساهمة أنشطة المصرف في تحقيق إيراداته.
 - يجب أن تركز الإيضاحات على المخاطر المهمة وأن توضح العلاقة فيما بين أنشطة المصرف بوجه عام ومخاطرها والإيرادات المتحققة منها.
 - ينبغي أن يغطي الإفصاح كل من المعلومات الكمية والنوعية.
- واتساقاً مع هذا التوجيه فقد ألزمت معظم السلطات الرقابية في العالم المصارف الخاضعة لرقابتها بضرورة إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية. كما أصدر بعضها قواعد بشأن كيفية إعداد القوائم المالية بما يتماشى مع تلك المعايير.
- وقد قامت لجنة المعايير المحاسبية الدولية في عام ١٩٨٩ بإصدار المسودة الإيضاحية رقم (٣٤) التي تطرقت إلى الإفصاحات في البيانات المالية الخاصة بالمصارف.
- وقد عكست هذه المسودة نتائج مناقشات مع لجنة بازل ومع الممثلين عن القطاع المصرفي، وأعقب ذلك موافقة مجلس لجنة المعايير المحاسبية الدولية على المعيار المحاسبي رقم (٣٠) وموضوعه الإفصاح في البيانات المالية الخاصة في المصارف والمؤسسات المالية المشابهة. (الرضا، ٢٠٠٥: ٢٠١).
- ويناقد هذا المعيار الإفصاحات الخاصة بالبيانات المالية للمصارف والمؤسسات المالية المشابهة والمشار إليها بعبارة مصرف، ويشجع هذا المعيار معدي القوائم المالية على إظهار كافة الإفصاحات عن البيانات المالية التي تتناول الأمور الإدارية والرقابية، والضبط الداخلي فيما يتعلق بالسيولة والربحية والمخاطر المصرفية ولقد ركز هذا المعيار فيما يتعلق بالمخاطر المصرفية على: (12: 2002, IAS).
- أ. الأسس المعتمدة لتحديد الخسائر من القروض والسلف والإجراءات المتبعة لمعالجة الديون غير القابلة للتحويل.
- ب. الأسس المعتمدة لتحديد الأعباء على المخاطر المصرفية العامة والمعالجة المحاسبية لهذه الأعباء.

ج. توزيع المخاطر المصرفية: حيث يقوم المصرف بالإفصاح عن التركيزات في توزيع الأصول ومصادر الخصوم، لأن هذا التوزيع يعتبر مؤشراً مهماً عن طبيعة المخاطر المتوقعة المرافقة للأصول والخصوم ويتم الإفصاح عن كل المناطق الجغرافية لتوزيع الأصول والخصوم، والإفصاح عن نوع الزبائن والمجموعات الصناعية.

د. خسائر القروض والسلف: حيث في السياق العادي لأعمال المصرف من المحتمل أن يتكبّد خسائر على القروض والسلف والتسهيلات الأخرى نتيجة هلاكها جزئياً أو كلياً. ويحتاج مستعملو المعلومات المالية إلى معرفة مدى تأثير الخسائر الناجمة عن القروض والسلف في الأداء والوضع المالي للمصرف، لأن ذلك يساعدهم على الحكم في مدى فاعلية استعمال المصرف لموارده.

هـ. المخاطر المصرفية العامة: قد تسمح الظروف والقوانين المحلية أن يحتاط المصرف للمخاطر المصرفية العامة، ويقتطع أعباء لها مقابل الإيرادات، كالمخاطر المستقبلية أو المخاطر الأخرى غير المنظورة، فضلاً عن مخصصات القروض والسلف.

و. الأصول المرهونة كضمانات: يتطلب القانون أو العرف في بعض الدول أن يقوم المصرف برهن بعض أصوله كضمانات مقابل بعض الإيداعات أو المطالب (الديون) وغالباً ما تكون قيم هذه الضمانات كبيرة جداً، وبذلك يكون لها تأثير كبير في تقييم الوضع المالي للمصرف، في هذه الحالات يتوجب على المصرف أن يفصح عن القيمة الإجمالية للمطالب المضمونة والقيمة الصافية لأصول المصرف المرهونة كضمانة لها. (IAS,2002: 12).

كما جاء المعيار المحاسبي الدولي ٣٢ عن متطلبات الإفصاح والهدف الرئيس هو إعطاء مستعملي القوائم المالية القدرة على تقدير المخاطر داخل وخارج الميزانية العمومية والتي تشمل المخاطر المتصلة بالتدفقات النقدية المرتبطة بالأدوات المالية . وينص المعيار على انه بالنسبة لكل فئة من فئات الأصل المالي سواء المقر بها (أي داخل الميزانية العمومية) أو غير المقر بها (أي خارج الميزانية العمومية)، يجب توافر معلومات بخصوص التعرض للمخاطر الائتمانية وعلى وجه التحديد المبلغ الأقصى للتعرض للمخاطر الائتمانية في تاريخ الميزانية العمومية، كذلك ضرورة الإفصاح عن تركيزات المخاطر الائتمانية حيثما لا تكون ظاهرة من خلال القوائم المالية، وتضم الأمثلة

الشائعة على ذلك الحسابات المدينة المستحقة على مدينين موجودين في منطقة جغرافية واحدة أو يعملون في نطاق قطاع واحد. (حماد، ٢٠٠٤: ١٥٩).

٤) الإفصاح في المصارف والقاعدة المحاسبية المحلية رقم (١٠):

جاءت القاعدة المحاسبية رقم (١٠) تماشياً مع المعيار الدولي رقم (٣٠) الصادر عن لجنة المعايير الدولية وصيغت بما يتلائم والبيئة المحلية إذ تهدف الى هذه القاعدة التي تتعلق بالمخاطر المصرفية والتعثر المالي إلى:

١. توافر المعلومات الموثوق بها لمستعملي البيانات المالية الخاصة بالمصارف بشكل ملائم وقابل للمقارنة لتساعدهم على تقييم أدائها مثل المعلومات حول السيولة والقدرة (الملاءة) والمخاطر المصرفية، والبنود خارج الميزانية، فضلاً عن توافر المعلومات اللازمة لتوضيح الخواص المميزة لأنشطة المصارف.

٢. تعزيز الثقة بين مستعملي البيانات المالية والمصارف ومنهم المتعاملين في السوق المالية.

٣. المساهمة في الحد من حصول الأزمات الكبيرة في أسواق المال وإشاعة أجواء الثقة والاستقرار في العمل.

وركزت القاعدة رقم (١٠) على تعريف المصطلح لكل من:

الملاءة Solvency:

وتعني زيادة الموجودات عن المطلوبات المتداولة التي تعكس مدى كفاية رأس المال للمصرف، الذي يشكل أحد المعايير الرئيسية في تجنب الخسائر غير المتوقعة وتوفير الحماية للمودعين والدائنين كما يعد مصدراً مهماً لتعزيز ثقة المواطنين بالمصرف وبالنظام المصرفي في المجتمع.

لجنة بازل والإفصاح:

يعني الإفصاح في المصارف الإفصاح للجمهور عن معلومات يمكن إن يعول عليها وتتيح للمتعاملين في السوق وغيرهم من الأطراف استعمال هذه المعلومات في

أجراء تقييم دقيق لوضع المصرف المالي وأدائه، وأنشطته التجارية، والمخاطر المرتبطة بهذه الأنشطة. فمن شأن الإفصاح عن المعلومات الموثوق بها والتي تعتمد على مبادئ محاسبية وأنظمة داخلية إن يسهل عملية انضباط السوق ويعزز الثقة في الجهاز المصرفي وبالمقابل، فإن عدم الإفصاح على معلومات كافية يقوي احتمال إن تؤدي معلومات مضللة الى زعزعة استقرار السوق والتي تؤدي الى تقليل درجة الشفافية المتعلقة بمخاطر الائتمان (Basel, 1999: 11).

وعلى وفق ما جاء بالدعماء الثالثة للجنة بازل (انضباط السوق)، إن الإفصاح الواضح من قبل المصارف يزود المشاركين بالسوق بالمعلومات، مما يؤدي إلى تسهيل الانضباط الفاعل بالسوق، وقد نتج عن العمل المتواصل للجنة بازل، تشخيص حاجة المشاركين في السوق إلى التفهم الأفضل لكيفية تطبيق مقررات لجنة بازل (٢) في المصارف، وكيف يمكن تغطية الشركات ضمن المجموعة المصرفية استناداً إلى التوصيات الست التي نشرت في كانون الثاني/٢٠٠٠ وهي:

التوصية الأولى: ينبغي على المصرف بشكل متكررسنوياً، الإفصاح العام عن معلومات ملخصة وممكنة وملائمة عن هيكل رأس المال ومكونات رأس المال، والتي تم الاتفاق عليها في مقررات لجنة بازل (١).

التوصية الثانية: ينبغي على المصرف الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية، وذلك لتقييم الموجودات والمطلوبات وتحديد الدخل والاحتياطيات.

التوصية الثالثة: ينبغي على المصرف الإفصاح علانية عن المعلومات الكمية والنوعية عند احتمالات تعرض المصرف للمخاطرة، متضمناً استراتيجية المصرف لإدارة المخاطر.

التوصية الرابعة: ينبغي على المصرف (سنوياً على الأقل) الإفصاح العام عن نسبة رأس مال المصرف والمتعلقة بكفاية رأس ماله على أسس موحدة، وكذا الإفصاح عن المقاييس المستعملة لتعرض المصرف للمخاطرة وفقاً للمنهجية التي حددتها لجنة بازل.

التوصية الخامسة: ينبغي على المصرف أن يزود الآخرين بتحليل العوامل المؤثرة في مركز (أو وضع) كفاية رأس المال فيه.

التوصية السادسة: تشجيع المصرف على هيكلة رأس المال والتخصيص الكافي لأنشطته التجارية.

جاء ضمن الإجراءات والقواعد المحاسبية السليمة لقياس القروض والإفصاح عنها للجنة بازل، يوليو، ١٩٩٩: فيما يخص الإفصاح عن القروض المتعثرة مايلي:

١. ينبغي تصنيف القروض على أنها متعثرة عندما يكون السداد متأخراً بصفة تعاقدية على أساس عدد أيام التأخير (٣٠ أو ٦٠ أو ٩٠ يوماً) علماً بأن إعادة جدولة القروض التي يتأخر تسديدها بخلاف ذلك لا تؤدي إلى تحسين تصنيف القروض.

٢. إن يطلب المراقب بأن يتم تقييم وتصنيف ووضع مخصصات للتسهيلات الائتمانية الكبيرة على أساس انفرادي.

ويقصد بـ(التسهيل الائتماني الكبير) بأنه يساوي ١٠% أو أكثر من رأس مال المصرف. و٢٥% من رأس مال المصرف، هو حد التسهيل الائتماني الكبير الفردي لمقترض في القطاع الخاص من غير المصارف أو لمجموعة مقترضين ذوي ارتباط وثيق. (Basel, 1999: 26).

إن المصارف المحلية تفصح من خلال التقارير السنوية لها، وفق ما جاء بالمعايير الدولية والقاعدة المحاسبية رقم (١٠) بالقوائم المالية الأساس: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفق النقدي، قائمة التغير في حقوق المساهمين. ومن خلال ما تقدمه هذه القوائم من بيانات بشكل إجمالي ترفق هذه القوائم بكشوفات لاحقة تكون مكملة وتوضيحية لما جاء في القوائم المالية الأساسية ويطلق عليها Footnotes وذلك لغرض إظهار ما تتضمنه المبالغ الإجمالية الظاهرة ضمن القوائم المالية.

تقوم المصارف عادة بالإفصاح ضمن هذه الكشوفات عن الائتمان النقدي والائتمان التعهدي ومقدار الودائع وفائض النشاط و... الخ من كشوفات لاحقة بالقوائم المالية، لكن المصارف المحلية لاتقدم أية إيضاحات ضمن هذه الكشوفات عما يتعلق بالمخاطر الائتمانية والقروض المتعثرة وكيفية معالجة هذه القروض، كما إن المصارف المحلية لاتقدم كشف يوضح الرهونات لقاء التسهيلات الائتمانية، كذلك لا يفصح عن كيفية احتساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ومخصص مخاطر الائتمان، كذلك لاتقدم

المصارف تحليل لأعمار الديون المتأخرة وعلى وفق تواريخ استحقاقها. لذلك سوف نقدم كشوفات مقترحة للإفصاح الذي يساعد المصارف على تقديم صورة أفضل لقراء ومستعملي التقارير المالية التي تحسّن الإفصاح المصرفي من خلال الإفصاح عن القروض المتعثرة والمخاطر الائتمانية.

٦) الإعسار المالي (ضعف الملاءة) :

إن أقصى درجات فشل الوحدة الاقتصادية هو عندما تصل إلى درجة الإفلاس التي تتصف ليس فقط بعدم القدرة على مواجهة التزاماتها الجارية وإنما التزاماتها تتجاوز موجوداتها. (يونس، ١٩٩٨: ٣)، إما من الناحية المالية فيقصد بهذه الحالة العسر المالي أو ضعف الملاءة المالية، عدم قدرة الوحدة على سداد التزاماتها. (ريحان، ٢٠٠٦: ٣). هناك مفهومان للعسر المالي هما:

- **المفهوم الأول:** وهو العسر المالي الفني وهي الحالة التي تكون فيها الوحدة غير قادرة على سداد الالتزامات المترتبة عليها بالرغم من إن إجمالي الموجودات لديها يفوق إجمالي المطلوبات. (عبد الله، ١٩٩٥: ٣٥).

أي ينشأ عندما تمر الوحدة بأزمة سيولة حادة تتعلق بالتدفقات النقدية الداخلة من نشاطها، ربما كنتيجة لقلة الربحية لديها، وبما إن إجمالي الموجودات تفوق إجمالي المطلوبات فأنها مازالت تملك فرصة لتجاوز هذه الأزمة دون إن تضطر للوصول إلى حالة الإفلاس. (ريحان، ٢٠٠٦: ٤).

- **المفهوم الثاني:** وهو العسر المالي الحقيقي وهي الحالة التي تكون فيها الوحدة غير قادرة على سداد الالتزامات المترتبة عليها فضلاً عن كون إجمالي الموجودات لديها يقل عن إجمالي المطلوبات. (عبد الله، ١٩٩٥: ٣٥).

هنا تكون الوحدة قريبة جداً من الإفلاس، إذ أنها عاجزة عن سداد التزاماتها فضلاً عن كونها تعاني من تراكم الخسائر لديها والتي جعلت إجمالي موجوداتها تقل عن إجمالي مطلوباتها أي حتى لو باعت موجوداتها لن تكون قادرة على تغطية التزاماتها كافة. (ريحان، ٢٠٠٦: ٤).

المبحث الثاني الجانب العملي

قياس اداء مصرف الرافدين باستخدام نسبة الملاءة:

تناول هذا المبحث تحليل البيانات المالية لمصرف الرافدين ودور المعلومات المحاسبية في استخدام نسبة الملاءة بالاعتماد على بيانات الميزانية العمومية للمدة من ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠٠٧ عينة البحث.

جدول نتائج قياس البيانات المالية لمصرف الرافدين باستخدام نسبة الملاءة

للمدة من ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠٠٧

معدل الملاءة / السنة	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
١. حق الملكية	٠.٠٠٠٧	٠.٠٠٠٢	٠.٠٠٠٢	٠.٠٠٠٢	٠.٠٠٠٣
مجموع الموجودات					
٢. حق الملكية	٠.٠٠٠٩	٠.٠٠٠٤	٠.٠٠٠٦	٠.٠٠٠٣	٠.٠٠٠٤
مجموع الودائع					
٣. حق الملكية	٠.٠٠٢٣	٠.٠٠٢	٠.٠٠٢	٠.٠٠١	٠.٠٠٣
مجموع الاستثمارات					

نلاحظ من الجدول أعلاه الاتي:

١. نسبة معدل الملاءة لراس المال = تحتسب هذه النسبة بقسمة حق الملكية (راسمال +الاحتياطيات) على مجموع الموجودات، تعبر هذه النسبة عن مدى مساهمة حق الملكية في تمويل الموجودات من النسب المهمة وطبقا لمعايير لجنة بازل ان النسبة المقبولة عالميا ١٠%.

ان نسبة الملاءة في مصرف الرافدين منخفضة وهي لا تمثل الحد الأدنى من النسبة المقبولة عالميا والرسم البياني رقم (١) يوضح ذلك (١).

٢. قدرة المصرف على رد الودائع = تحتسب هذه النسبة بقسمة حق الملكية على مجموع الودائع وتعكس هذه النسبة المدى الذي تساهم فيه حقوق الملكية في تغطية ودائع المصرف والضمان الذي تؤمنه لها في رد الودائع. أن نسبة قدرة المصرف على رد

الودائع منخفضة لان النسبة المقبولة عالميا ١٠% والرسم البياني رقم (٢) يوضح ذلك (٢).

٣. معدل هامش الامان = تحتسب هذه النسبة بقسمة نسبة حق الملكية على مجموع الاستثمارات تشير هذه النسبة في مدى قدرة المصرف على استخدام حق الملكية في مواجهة المخاطر ان نسبة معدل هامش الامان منخفضة في مصرف الرافدين والنسبة المقبولة عالميا هي ١٠% والرسم البياني رقم (٣) يوضح ذلك (٣).

الاستنتاجات

- وفق قياس نتائج البيانات المالية لمصرف الرافدين باستخدام نسبة الملاءة للمدة من ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠٠٧ عينة البحث تبين الاتي:
١. عدم تطبيق مصرف الرافدين معايير لجنة بازل بحجة حمايتها من قبل الدولة على جميع المصارف تطبيقها لمواجهة أية مخاطرة .
 ٢. وفق قياس نتائج البيانات المالية فان معدل الملاءة لرأس المال منخفضة والتي تعبر عن امكانية مساهمة رأس المال + الاحتياطيات في تمويل الموجودات قياسا الى حجم الموجودات.
 ٣. عدم قدرة المصرف على رد الودائع حيث ان انخفاض النسبة يشير على عدم كفاية رأس المال على تغطية الودائع.
 ٤. نسبة حق الملكية الى مجموع الاستثمارات يقيس هذا المؤشر مدى قدرة المصرف على استخدام حق الملكية لمواجهة المخاطر في استرداد جزء من الاموال المستثمرة دون المساس بأموال المودعين انخفاض النسبة يمثل عدم أمان للمصرف ويعكس ارتفاع المخاطرة .
 ٥. لم يتم الافصاح المحاسبي عن عمليات التحليل المالي في مصرف الرافدين باستخدام نسبة الملاءة.

التوصيات

١. على المصارف الحكومية تطبيق المعايير الاساسية للملاءة التي عرفت بمعايير لجنة بازل لضمان سلامه موقفها من قبل المودعين والسلطات المالية والنقدية مع العلم ان البنك المركزي العراقي يطبق هذه المعايير على المصارف الاهلية.
٢. زيادة راس مال المصرف وحجم الموجودات والودائع من اجل تخفيض المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف لان نسبة معدل الملاءة لرأس مال المصرف منخفضة ارتفاع النسبة يدل على متانة راس مال المصرف في تمويل الموجودات وتخفيض المخاطر.
٣. خلق ثقافة مصرفية تركز على الجانب الاستثماري.
٤. اعطاء مرونة في التعليمات والقوانين الصادرة وتشجيع توجيه الاموال نحو جانب الاستثمار.
٥. تكثيف البرامج التعليمية والتدريبية للعاملين في المصرف للتعريف بدور المعلومات المحاسبية والافصاح المحاسبي عن العسر المالي (ضعف الملاءة) لتوافر المؤشرات اللازمة لاتخاذ القرارات السليمة وقياس اداء المصرف.

المصادر العربية

١. الحياي، صدم محمد محمود (دور الشفافية في تعزيز البعد الثقافي للمعلومات المحاسبية)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد ٢٤٤ العدد ١٠، ٢٠٠٨.
٢. الرضا، د.عقبة، (دور مصرف سورية المركزي في الرقابة على المصارف الأخرى وآلية تفعيلها)، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد ٢، العدد ٢٧، ٢٠٠٥.
٣. الشحادة، حميدان، عبد الرزاق، عبد الناصر، (دور المعرفة المحاسبية في تشجيع ثقافة الاستثمار في أسواق راس المال العربية)، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس، اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية، جامعة الزيتونة، عمان، ٢٠٠٥.
٤. حماد، طارق عبد العال، (موسوعة المعايير المحاسبية)، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٤.

٥. خوري، سابا، (التعثر المالي والتحكم المؤسسي في الشركات)، دليل المحاسبين JPS، Accounting Directory، 2006.
٦. ربحان، الشريف، (مسألة كفاءة وفعالية النماذج الكمية للتنبؤ بالإفلاس الفني للمؤسسة الاقتصادية)، مجلة علوم إنسانية، العدد (٣٠)، أيلول، ٢٠٠٦.
٧. عبد الله، خالد أمين، (الافصاح ودوره في تنشيط التداول في اسواق رأس المال العربية)، المحاسب القانوني، العدد ٦٢، تشرين الاول، ١٩٩٥.
٨. يونس، علي حسن، (الافلاس)، مطابع دار الكتاب العربي، مصر، ١٩٨٨.

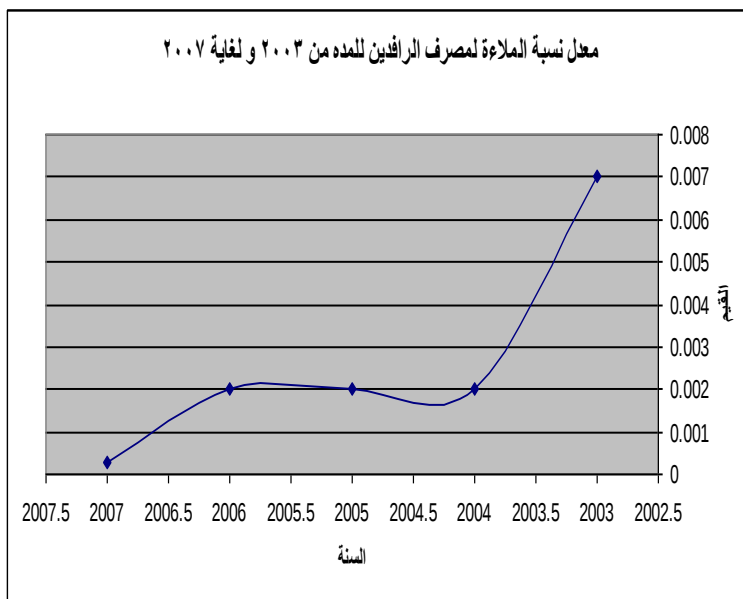
المصادر الأجنبية

1. Basel Committee on Banking Supervision, "Sound Practices for Loan Accounting and Disclosure", 1999.
2. Bodnar, George H. & Howood, Williams. "Accounting Information system" 6th, ed., 1995, prentce Hall Inc.
3. Cloutisr, MWE, & underdown, B." Accounting theory & practice" 3rd, ed.1997.
4. Page, Ijiri & Hooper, H.P Accounting & information system, prentice Hall, Inc., London, 1977.
5. Kieso, Donald, Waggandt, Jerr J. "Intermediate Accounting", 6th, ed. John Willy & Sons Inc, 1991.
6. Kohler, Ericl. "A dictionary for Accounting", 4th. Ed., Prentice-Hall International Inc., Englewood cliff, 1975.
7. International Accounting Standared, 2002, International Accounting Standared Boared, United Kingdom– London, January, 2002.
8. Ray H. Garrison, "Managerial Accounting", Irwan McGraw Hall, Higher Education, USA, 1988.
9. Stickney L.P., weil R.L. & Davidson S., " Financial Accounting An Introduction to Concepts and uses", Florid, Harcourt Brace Jovanovich Inc. 1991.

الهائق الرسمية

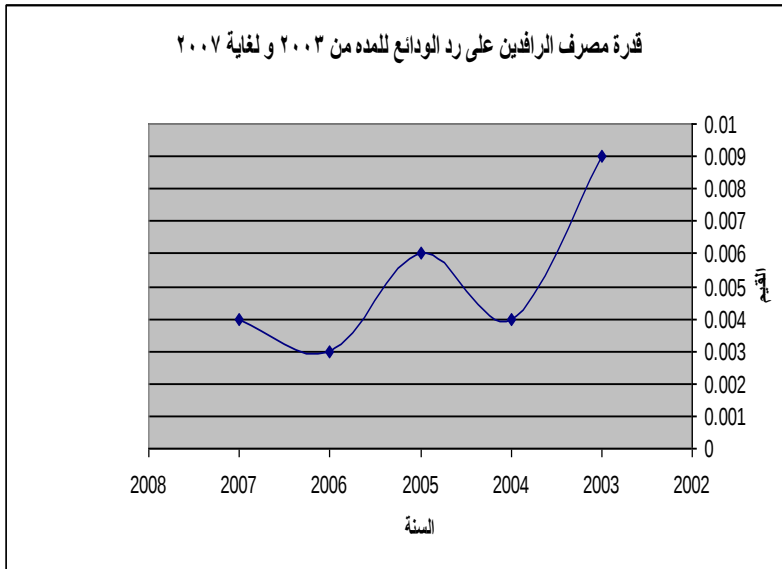
١. التقارير السنوية لمصرف الرافدين للمدة من ٢٠٠٣-٢٠٠٧.
٢. القاعدة المحاسبية رقم (١٠) مجلس المعايير المحاسبية العراقية ديوان الرقابة المالية بغداد ١٩٩٩.
٣. المعيار المحاسبي الدولي (٧) ٢٠٠٦ .
٤. لجنة بازل للرقابة المصرفية، «الممارسات السليمة في مجال محاسبة القروض والافصاح عنها» يوليو، ١٩٩٩.

ملحق رقم (١)



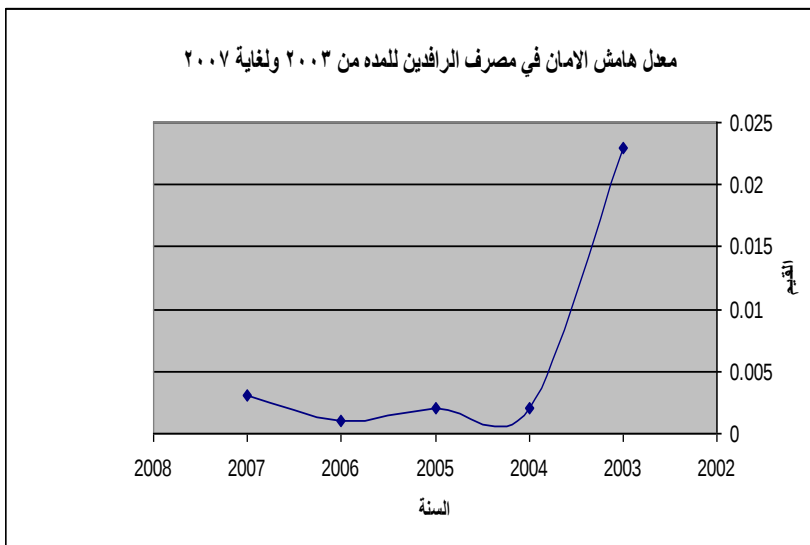
المصدر من اعداد الباحث.

ملحق رقم (٢)



المصدر من اعداد الباحث.

ملحق رقم (٣)



المصدر من اعداد الباحث.

ملحق رقم (٤)

الميزانية العامة لمصرف الرافدين للمدة من ٢٠٠٣-٢٠٠٧

(المبالغ الدنانير)

اليانات/ السنة	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الموجودات المتداولة					
النقد	1647557815	3329028530	6116846546	6861324968	13123418306
الذهب	---	---	---	71	71
الاستثمارات	885753329	1548012367	1739743027	3066546034	2100231727
الأوراق التجارية المخصصة والمبتاعة	109524676	151431827	2324315280	583126327	1172872634
القروض والتسليفات	126781984	234788633	247046841	367312138	742685308
المدينون	86775524	152510243189	186433281276	220863657036	228090117904
صافي الموجودات الثابتة	14301182	25100864	20240531	18798404	17090641
مجموع الموجودات	2870694510	157798605481	194789589820	231760764978	245246416591
الحسابات المتقابلة	4284758	11716179215	45330554054	11431791326	17481084866
المجموع	2874979268	169514784696	240120143874	243192556304	262727501457
المطلوبات المتداولة					
حسابات جارية وودائع	2112642298	8287984864	6976145937	10287631867	15189826318
الدائنون	736400062	140427599184	1792111	213718607804	222532722266
مجموع المطلوبات المتداولة	2849042360	148715584048	426713	224006039671	237722548584
المطلوبات الثابتة					
قروض مستلمة	1622916	9044220026	8659450462	7715059715	744137481

طويلة الأجل					
رأس المال المدفوع	4000000	4000000	10000000	10000000	25000000
الاحتياطات	16029234	34801407	32566708	29465592	49730526
مجموع المطلوبات الثابتة	21652100	9083021433	8702017170	7754525307	7523868007
مجموع المطلوبات	2870694510	157798605481	194789589820	231760764978	245246416591
الحسابات المتقابلة	4284758	11716179215	45330554054	11431791326	17481084866
المجموع	2874979268	169514784696	240120143874	243192556304	262727501457